غصون ريان

الجريمة المنظمة في إسرائيل: بين المجهول والمعلوم

جاء على لسان إيهود أولمرت، رئيس الحكومة الإسرائيلية، في خطابه في أيار من العام ٢٠٠٧ في مؤتمر القدس لجودة الحكم: "إحدى المهام الملقاة على عاتقنا هي معالجة هجمة الجريمة والإجرام مطلقة العنان التي تعيشها إسرائيل في السنوات الأخيرة. على مر السنين، اتسعت الجريمة وامتدت جذورها إلى عدة مناح: مخالفات ممتلكات، مخدرات، تبييض أموال، فساد عام، التجارة بالنساء، العنف في العائلة، التهديدات في النوادي الليلة وإجرام منظم. حكومة إسرائيل لن تسكت على مستوى جريمة كهذا، وسنعمل ما في وسعنا لمكافحتها. حكومة إسرائيل سوف تكافح ضد منتهكي القانون. لقد حان الوقت لاستعمال التعبير "جريمة منظمة". أقول لرجال الشرطة لا تخافوا ولا تفزعوا، لكم مساندة كاملة مني، لن نتسامح في موضوع مكافحة الجريمة، سواء أكان قريباً من السلطة أم لا، غني أم فقير. سوف أعالج الجريمة التي ألمت بنا في السنوات الأخيرة بمقدار لم يسبق له مثيل. حكومة إسرائيل تحت رئاستي لن تسكت عن مستوى كهذا من الجريمة، ونحن بحاجة لمكافحتها، لا يوجد هناك حدود واضحة، وأنا أقول ذلك على كل الأصعدة. هناك أطر تتسلل إليها الجهات التي تشوش حياتنا، أنا أطمح لوضع لا يخاف المواطنون فيه من أولئك الخارجين عن القانون، وإنما أن يخاف المجرمون من سلطات القانون..." .

ربما كان لأولمرت ما كان له من دوافع وغايات لإطلاق هذه التصريحات، كصرف الانتباه عن اخفاقاته في حرب لبنان الثانية وتقرير فينوغراد المنتظر حينذاك، عدا عن ملفاته الجنائية لدى الشرطة، إلا أنه لا شك في أن شخصاً من الصف الأول وفي مركز قيادي رائد مثله لن يجرأ على تفجير قنبلة في فضاء الإسرائيليين عبثاً ومن دون داع. لا بد أن يكون هناك أساس صلب وقاعدة متينة لمصداقية أقواله التي تدحض إدعاءات رجال الشرطة والسلطة بعدم

يرفض غالبية المسؤولين في القيادة الإسرائيلية الاعتراف بوجود الجريمة المنظمة في إسرائيل إلى يومنا هذا، رغم أن هذه القضية لا تنفك تفرض نفسها بنفسها، وشهادة أولمرت ليست إلا دليلاً واحداً من بين دلائل وبراهين عدة، إلا أنه يروق للمسؤولين أكثر طمأنة الجمهور الإسرائيلي والإدعاء بأن الجريمة المنظمة بمفهومها الكلاسيكي كما هي قائمة في الولايات المتحدة أو دول الاتحاد السوفييتي أو على شاكلة تلك الموجودة في اليابان أو إيطاليا غير قائمة في إسرائيل. النموذج القائم في إسرائيل، وفق إدعاءاتهم هو إجرام منظم، وهو مقابل بشكل ما للجريمة المنظمة لكنه لا يصل إلى مستواها.

وجود جريمة منظمة في إسرائيل، وإنما هناك وجود لإجرام منظم، والفرق بين الإثنين هو أنه عند الحديث عن الجريمة المنظمة بخلاف الإجرام المنظم يكون المتورطون في عالم الجريمة قد تسربوا إلى أجهزة الحكم وتطال أيديهم مؤسسات السلطة وعالم السياسة مسخرة إياهما لخدمة أهدافهم.

وجاء الرد على أقوال أولمرت بتصريح من قبل ضابط رفيع المستوى قال أمام الصحافيين: "لدي شك بمقدرة الجهاز على تطبيق مطالب رئيس الحكومة ومكافحة الجريمة المنظمة: ليس لدى معظم المسؤولين في السلطة الخبرة بمكافحة الجريمة، وأداء القيادة غير مهني، الشرطة تتباكى طيلة الوقت، لكن السؤال الذي يطرح هو هل يتم مع ما يتوفر من وسائل وموارد بذل الجهود القصوى والجواب هو النفي، لماذا؟ لأن سلم الأولويات يتحدد بصورة غير صحيحة، الأداء غير مهني وهذا يتحدد من الأعلى، الفشل البوليسي حصل بسرعة فائقة في السنوات الأخيرة، البنك للتجارة هو مثال لفشل بوليسي ضخم ومعروف سلفاً، كان هناك علم مسبق لدى الشرطة أن أخت مكسيموف تفرغ الحسابات، ورغم ذلك لم يتم عمل أي شيء. الشرطة في هذه الحالة لم تفشل فشلاً ذريعاً فحسب بل أيضاً ذرت الرماد في عيون الجمهور. الشرطة لم تجهز نفسها للصراعات بين منظمات الإجرام في أعقاب انهيار البنك للتجارة. أين التصميم الذي كان سابقاً؟. في التسعينيات تم تفكيك كل الكازينوهات في تل–أبيب، هذا يعني أنه عندما تشاء الشرطة ذلك ويكون لديها تصميم بمقدورها عمل الكثير. والآن يجب التساؤل لماذا لا يحدث ذلك الآن أيضاً، يجب أن تتوفر الإمكانيات والموارد، لكن يجب أن تتوفر أيضاً الروح الكفاحية وهذا ما ينقص المسؤولين "فوق".

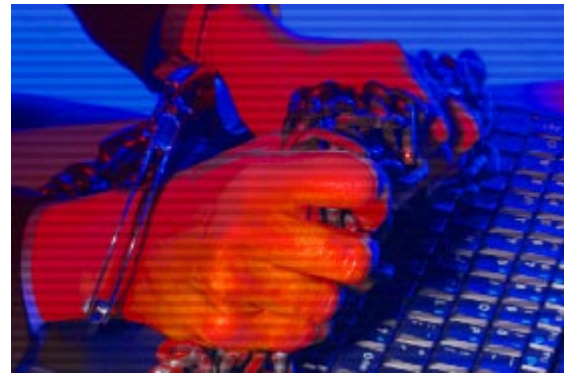

ردآخر جاء على لسان أساف حيفتس، القائد العام للشرطة سابقاً، والذي قال في مقابلة أجريت معه في راديو "جالي تساهل" ان منظمات الإجرام تنجح أحياناً بالتسرب للمجالس المحلية ويكون لها تأثير معين هناك، لكن المافيا لم تتغلغل إلى السلطة، وهو يعتقد أنها لن تتغلغل أيضاً مستقبلاً، لذلك لا يجب إفزاع الجمهور.

يرفض غالبية المسؤولين في القيادة الإسرائيلية الاعتراف بوجود الجريمة المنظمة في إسرائيل إلى يومنا هذا، رغم أن هذه القضية لا تنفك تفرض نفسها بنفسها، وشهادة أولمرت ليست إلا دليلاً واحداً من بين دلائل وبراهين عدة، إلا أنه يروق للمسؤولين أكثر طمأنة الجمهور الإسرائيلي والإدعاء بأن الجريمة المنظمة بمفهومها الكلاسيكي كما هي قائمة في الولايات المتحدة أو دول الاتحاد السوفييتي أو على شاكلة تلك الموجودة في اليابان أو إيطاليا غير قائمة في إسرائيل. النموذج القائم في إسرائيل، وفق إدعاءاتهم هو إجرام منظم، وهو مقابل بشكل ما للجريمة المنظمة لكنه لا يصل إلى مستواها. وسواء أكان الحديث عن جريمة منظمة أم إجرام منظم فإن البنية التحتية في الحالتين هي ذاتها، مجموعة من الأشخاص الذين لا يترددون في استعمال أية وسيلة كانت وهم منظمون بشكل أفقي، أي أن المجموعة تضم زعيماً ونواباً وأعضاء وما إلى ذلك، ويعملون بطريقة منهجية ومستمرة، ويكون هناك تقسيم واضح للعمل

لتحقيق أهداف واضحة، إلا أن الوضع في إسرائيل حسبما يصرح مختلف المسؤولين لم يصل إلى حدّ التسرب لرجال السلطة عن طريق إعطاء الرشوة للموظفين في السلك العام وتجنيد السياسيين والقضاة ورجال الشرطة، مع وجود حقائق تشير إلى ذلك إلا أن الادعاء السائد هو أن ذلك يحدث في إطار أفراد وليس عصابات.

قضية "رواية روسية" والتي جرى التحقيق فيها العام ١٩٩٥ هي مثال على اقتحام الجريمة الملعب الإسرائيلي، وفق هذه القضية قام موظف في وزارة الداخلية بإصدار جوازات سفر وبطاقات هوية إسرائيلية لأشخاص قدموا من دول الإتحاد السوفييتي وكانوا من زعماء الجريمة المنظمة هناك.

إحدى أبرز القضايا المرتبطة بالجريمة المنظمة في إسرائيل هي قضية "البنك للتجارة" والتي ورد ذكرها آنفاً، تم كشف القضية العام ٢٠٠٢ حين إنهار البنك في أعقاب اختلاس مبالغ ضخمة جداً من حسابات الزبائن على يد إيتي ألون، نائبة إدارة قسم الاستثمارات في البنك، حيث قامت ألون بفتح ٢٠٢ حساب زائف حولت إليها الأموال المسروقة بواسطة تحويل قروض وهمية لهذه الحسابات الزائفة من ودائع الزبائن. بهذه الأموال المسروقة ساعدت ألون أخاها، عوفر مكسيموف، لسد ديونه في المقامرات والمراهنات لصالح جهات في السوق السوداء. أدى كشف القضية إلى إدانة عدة أشخاص من بينهم ألون، أباها وأخاها ورجال السوق السوداء الذين استلموا الأموال، وكذلك مدراء البنك والمحاسب الخارجي للبنك.

يقول جادي أشد، نائب قائد الوحدة المركزية لشرطة إسرائيل في تل-أبيب، في مقالة له تحت عنوان "الجريمة المنظمة في إسرائيل وفي العالم: إتجاهات ومراحل" أن سرعة تطور الجريمة المنظمة في إسرائيل مقلقة بلا أدنى شك، في العام ٢٠٠٣ حدث تحول في تعامل الجمهور مع الجريمة المنظمة، ففي بعض الحوادث ألقيت قنابل يدوية باتجاه مراكز شرطة وقتل ثمانية مواطنين أبرياء، وبهذا وصل الشعور بالخوف والارتباك العام إلى ذروته". ويضيف أشد أن خطورة الوضع لمست من قبل الجميع في أعقاب العملية التفجيرية على خلفية جنائية، والتي نفذت في كانون الأول من العام ٢٠٠٣ في وضح النهار في مركز تل-أبيب، وأدت إلى مقتل ثلاثة من المارة الأبرياء فضلاً عن الدمار الهائل الذي أحدثته، وذلك في إطار محاولة فاشلة للقتل الجنائي. ووفق رؤية أشد فإن "حجم الجريمة المنظمة في إسرائيل وخطورتها من المحتمل أن تتحول في غضون بضع سنوات إلى مشكلة إستراتيجية خطيرة يكون لها أثر حاسم على بنية نظام الحكم، على الديمقراطية، على جودة الحياة وعلى ثبات الجهاز الاقتصادي. منظمات الإجرام التي تم تشخيصها كسبت قوتها وعززتها عن طريق استعمال العنف الشديد، إذ قتل أحياناً أيضاً مواطنون أبرياء تواجدوا صدفة في ساحة المعارك والاغتيالات. هذه المنظمات تعمل من أجل مضاعفة أرباحها، وهناك قسم من الخارجين على القانون سابقاً يشاركون في مؤتمرات سياسية محلية وقطرية، ويشاركون كذلك في عطاءات اقتصادية ضخمة، ويعرفهم السياسيون على أنهم أصدقاء ومتبرعون وأشخاص خدموا المجتمع، لذلك من المحتمل أن نصل إلى الوضع الذي كان قائماً في الولايات المتحدة في الستينيات والسبعينيات". وجدير بالذكر أن تزايد الهجرة من شرق أوروبا وعلى وجه الخصوص من الاتحاد السوفييتي سابقاً إلى إسرائيل دفعت الرأي العام الإسرائيلي في أواسط التسعينيات للاعتراف بتسلل مجرمين من بين المهاجرين الجدد يعملون بمزايا كلاسيكية للجريمة المنظمة، وأحد المجالات البارزة التي يتورط بها مهاجرون من شرق أوروبا بصورة واضحة هو التجارة بالنساء. من نيسان ٢٠٠١ وحتى أيلول ٢٠٠٤ أعتقل مئة وثلاثة وسبعون متهماً بتجارة النساء، مئة وسبعة وثلاثون متهماً منهم والذين يشكلون ٨٠٪ من مجمل المتهمين هم مهاجرون من شرق أوروبا ودول الاتحاد السوفييتي سابقاً. التعاون الخاص بين مجرمين كبار من المركز وبين منظمات إجرامية في شرق أوروبا هو أمر مقلق. في إطار هذا التعاون هرب إلى اسرائيل عن طريق صحراء سيناء أربعة متهمين قدموا لتنفيذ اغتيالات ضد جهات منافسة وأعداء من عصابات أخرى. عند اعتقال هؤلاء الأربعة من شرق أوروبا ومستخدميهم الأربعة الإسرائيليين قبض على كميات هائلة من أدوات القتال في شقتهم في كفار سابا. مسار تهريب المتهمين من شرق أوروبا عن طريق مصر يتوافق مع المسار الذي يهرب به السلاح والمخدرات. هذه الحقائق على الرغم من خطورتها إلا أنها تعكس جزءاً من عمليات خرق القانون الحاصلة.

يعرض بروفسور مناحيم أمير، المحاضر في معهد علم الإجرام التابع للجامعة العبرية في القدس والفائز بجائزة إسرائيل في علم الإجرام العام ٢٠٠٣، في مقالة له تحت عنوان "هل يوجد جريمة منظمة في إسرائيل؟"، الخلفية التاريخية للجريمة المنظمة في إسرائيل، ويذكر أن هذا الموضوع ظهر في الستينيات كمشكلة سياسية-اجتماعية في أعقاب التغطية الإعلامية عن تطور أسواق لمتلكات مسروقة وبضائع مهربة. التقارير الصحافية تحدثت

التقارير الصحافية تحدثت عن مجموعات تعمل بشكل منظم، وهي تضم أعضاء ممن ولدوا في البلاد أو كهؤلاء الذين قدمت عائلاتهم من دول إسلامية. ومن الجدير ذكره أنه منذ ذلك الوقت إعتمد الصحافي ران كاسلو من جريدة "هآرتس" في تقاريره على موديل المافيا الإيطالية-الأميركية لوصف الجريمة المنظمة في إسرائيل. ووصف في تقاريره مجموعات تقوم بجباية الخاوة مقابل توفير الحماية، وتعمل أيضاً على سرقة وبيع بضاعة مسروقة. ويوجد لهذه المجموعات المزايا التنظيمية الأساسية للإجرام المنظم: قيادة، تقسيم وظائف ومهام، تواصل التنظيم وعمله الاقتصادي، منظومة عقاب عنيفة وعنف ضد المنافسين والأعداء.

عن مجموعات تعمل بشكل منظم، وهي تضم أعضاء ممن ولدوا في البلاد أو كهؤلاء الذين قدمت عائلاتهم من دول إسلامية. ومن الجدير ذكره أنه منذ ذلك الوقت إعتمد الصحافي ران كاسلو من جريدة "هآرتس" في تقاريره على موديل المافيا الإيطالية-الأميركية لوصف الجريمة المنظمة في إسرائيل. ووصف في تقاريره مجموعات تقوم بجباية الخاوة مقابل توفير الحماية، وتعمل أيضاً على سرقة وبيع بضاعة مسروقة. ويوجد لهذه المجموعات المزايا التنظيمية الأساسية للإجرام المنظم: قيادة، تقسيم وظائف ومهام، تواصل التنظيم وعمله الاقتصادي، منظومة عقاب عنيفة وعنف ضد المنافسين والأعداء. ورمز أيضاً منذ ذلك الحين إلى وجود علاقات قائمة على الفساد مع قادة سياسيين وموظفي السلطات المحلية. الضجة الجماهيرية التي أحدثتها هذه التغطية الإعلامية بالإضافة إلى التزايد في الجريمة المنظمة استوجب إعداد تقرير في هذا السياق من قبل مئير شمغار، المستشار القضائي للحكومة حينذاك، سمي ب "تقرير شمغار". شمغار قام بمقارنة الوضع القائم في إسرائيل بالموديل الإيطالي-الأميركي مستنداً على المعلومات التي زودته إياها الشرطة، وبما أنه لم يجد تشابهاً بين النموذجين في بنية وطبيعة كل منهما، كان إستنتاجه أن هناك إجراماً منظماً في إسرائيل لكن ليس جريمة منظمة. منذ العام ١٩٧٢ لغاية ١٩٧٧ واصلت الصحافة تغطيتها للجريمة المنظمة لكن بدون تسمية ذلك بمسماه ولم تكن التغطية متعاقبة، لذلك لم تتحول الجريمة المنظمة إلى موضوع أو إلى مشكلة عامة، إلا أنه هذه المرة تم التطرق إلى مزايا جديدة للجريمة المنظمة، كاستثمار الأرباح من المشاريع الجنائية في مشاريع قانونية ووجود علاقات فساد مع رجال شرطة وموظفين في السلطات المحلية. واصلت الشرطة إنكارها العلني لوجود الجريمة المنظمة في إسرائيل، على الرغم من الحقائق والمعلومات التي أشير إليها من قبل الصحافة وبعض الأكاديميين، لكنها خضعت في نهاية المطاف للضغط الجماهيري واضطرت إلى بحث الموضوع، ولهذا أقامت العام ١٩٧٦ لجنة تحقيق داخلية سميت ب "لجنة بوخنر". تقرير اللجنة أكد على ما جاء في الصحافة وما رآه الأكاديميون بشأن وجود جريمة منظمة في إسرائيل ومجموعات إجرامية إثنية وطائفية. وأوصى التقرير بإقامة وحدة خاصة سميت "وحدة التحقيق في الجرائم الخطيرة" والتي أوكلت إليها مهمة التحقيق في الجريمة المنظمة والإجرام المنظم. تواصل التحقيقات الصحافية في الموضوع أدى كذلك إلى إقامة "اللجنة لاستيضاح الجريمة في إسرائيل" العام ١٩٧٨ والمعروفة باسم "لجنة شمرون". وهذه اللجنة بدورها أكدت ما كان معلوماً ومعروفاً، وانتقد "تقرير شمرون" كذلك ما ورد في "تقرير شمغار" من أن الجريمة المنظمة غير موجودة في إسرائيل بإدعاء أنه لم يتم إيجاد حالات فساد في الهيئة التشريعية أو جهاز القضاء.

"تقرير شمرون" تحدث عن فساد في المستوى السياسي القومي وتورط قادة سياسيين وضباط جيش رفيعي المستوى إلا أنه لم يتم الحديث عن حالات رشوة واضحة. منذ قيام "لجنة شمرون" وحتى نهاية الثمانينيات، نزل موضوع الجريمة من العناوين، ويقول بروفسور أمير أن ذلك ما يميز إسرائيل بحيث تعلو وتسقط المشاكل الاجتماعية في ظل وجود المشاكل الأمنية بشكل ثابت. البحث العلمي الأول عن الجريمة المنظمة في إسرائيل أجري العام ١٩٨٦ وقد بحث الظاهرة في أوساط القادمين من غروزيا. وظهرت في تلك الفترة الحاجة للكتابة العلمية عن الموضوع وتلخيصه بشكل نظري. أما المرحلة الجديدة في تطور الجريمة فبدأت مع الهجرة من الاتحاد

السوفييتي منذ العام ١٩٨٨، وتميزت الجريمة "الروسية" من خلال صفحات الجرائد باستيراد مومسات وتشغيلهن في بيوت دعارة والمراقبة العنيفة عليهن بالإضافة إلى شراء وبيع هؤلاء النساء وتشغيلهن في ظروف صعبة واستغلالهن حتى العبودية. وفي أعقاب التغطية الإعلامية شرعت الشرطة في بحث الظاهرة وأقامت وحدة خاصة بهذا الصدد سميت "الوحدة لبحث الجريمة الدولية". ويخلص بروفسور أمير في دراسته إلى وجود جريمة منظمة في إسرائيل كنوع خاص من الإجرام المنظم. تزايد منظمات الإجرام وإدراج إسرائيل في قائمة الدول التي يوجد فيها جريمة منظمة أوجب سن "قانون مكافحة منظمات الإجرام" في التاسع من أيار العام ٢٠٠٣. وفق هذا القانون فإن الانضمام إلى تنظيم إجرامي والعضوية فيه يعتبر مخالفة جنائية. قانون آخر سن في هذا المضمار هو "قانون منع تبييض الأموال"، إلا أن هذا القانون ليس سهل التطبيق. تقول حانة كيم في تقرير لها في صحيفة "هآرتس" بتاريخ ٢٠٠٤/٣/١٣ تحت عنوان "هل يوجد جريمة منظمة في إسرائيل؟"، أن الربط بين المصطلحين "جريمة" و "منظمة" يجرّ معه النفي والإنكار من كافة الجهات إلا أن الواقع أقوى بكثير. وفي سؤال آخر تطرحه: هل تسللت الجريمة إلى السلطة؟، تجيب "إسألوا أبل، شارون، لرنر وحتى إيتي ألون عن ذلك". وهذه الأسماء تعود إلى أشخاص تورطوا في جرائم كبيرة وربطتهم علاقات مع سياسيين. وتضيف كيم "إذا كنتم تبحثون عن القصة التي تميز المسعى لإدخال الجريمة المنظمة إلى إسرائيل، قصة جرجوري لرنر هي المثال الأوضح. لقد تمت إدانته وحكم عليه بالسجن خمس سنوات في إطار تسوية، على ثلاث محاولات لرشوة شخصيات منتخبة وموظفي دولة، تلقي شيء بالاحتيال، خمسة أعمال تزييف، ثلاثة تسجيلات مزيفة في سجلات التنظيم، رشوة موظفين في بنك "هبوعليم" ومخالفات عملة. اعتقاله العام ١٩٩٧ من قبل الشرطة جرّ معه زيارات لسياسيين إلى مكاتب "الوحدة للتحقيق في الجريمة الخطيرة والدولية"، من بينهم نتان شيرانسكي. لرنر كان قد دعم حزبه "يسرائيل بعلياه" بمبلغ مئة ألف دولار، بالإضافة إلى شمعون بيريس، يوري شطيرن، نسيم زفيلي وغيرهم. وتقول كيم كذلك أنه في عالم الإجرام مفضل جداً على المجرمين الكبار أن يكونوا أعضاء كنيست أو أصدقاء لسياسيين، ومن المستحسن للسياسي أن يكون صديقاً لصاحب كازينو. كرمل بن تسور في تقرير لها لمجلة "The Marker" في تاريخ ٢٠٠٧/٦/٢٨ تنقل عن إدارة المحاكم تصريحها أن هناك قضاة مهددين من قبل عائلات الإجرام. وجاء في تصريح مسؤول قضائي رفيع المستوى للمجلة "يوجد لدينا قضاة كثر مهددون، التهديدات توجه على الأغلب إلى قاضٍ أنزل عقاباً ثقيلاً على شخص ما مرتبط بإحدى عائلات الجريمة" وأضاف "في أيامنا هذه نجد صبية لا يزالون في التاسعة عشرة من العمر يستخدمون كقتلة".

لا شك أن محاولات السياسيين والمسؤولين التقليل من شأن تعاظم وتزايد وتيرة الحوادث المرتبطة بالجريمة المنظمة في إسرائيل هي دليل واضح على مدى خطورة كشف القضية بشكل جلي أمام الجمهور وما لها من مقدرة على زعزعة أركان الدولة، وبالذات حين يكون الحديث عن دولة صغيرة نسبياً مع عدد سكان لا يتجاوز بضعة ملايين، في هذه الحالة ممكن أن تنشر مجموعات الإجرام الرعب والفزع في كل زاوية وركن. ولا شك أيضاً من أن تنكر المسؤولين لهذه القضية الحساسة من شأنه أن يصرف النظر عن معالجتها ومكافحتها. وبالتالي تزايد وتيرة الجريمة في ظل التنكر لها وعدم مكافحتها لا ينذر إلا بمستقبل مجهوله معلوم ومعلومه مجهول.